العدد (2056) السنة الثامنة - الاثنين (28) شباط 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أثارت ردود أفعال ساخطة ومطالبات بإعادة النظر فيها

خبراء لـ (المدى الاقتصادي): مسودة قانون كبار موظفي الدولة تكريس وشرعنة للفساد وتأكيد لمطالب شخصية محضة

عد عدد من الخبراء والمراقبين مسودة قانون كبار موظفي الدولة الذي أقره مجلس الوزراء مؤخراً بأنه تكريس لحالات الفساد المالي والإداري التي تضرب أطناب المؤسسات الحكومية، فيما طالبت أوساط أكاديمية ومجتمعية وإعلامية مجلس النواب بعدم إقراره وإعادته لإجراء تعديلات تنسجم وحجم المطالبات الشعبية الأخيرة ولاسيما التي تضمنتها تظاهرات يوم الجمعة الماضي في بغداد والمحافظات الأخرى.

وكان مجلس الوزراء قد أقر في وقت سابق من الأسبوع الماضي مسودة قانون كبار المسؤولين في الدولة والموظفين في الجهات المرتبطة بالرئاسات الثلاث وأرسل نسخة منه إلى مجلس النواب لغرض إقراره في وقت لاحق.

وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون لـ(المدى الاقتصادي): إن مسودة هذا القانون ستفضي إلى تفاوت بالدخول بين صغار الموظفين وأصحاب الدرجات العليا.

وأضاف انطون: كنا نأمل تشريع قانون يتضمن تعديلاً للرواتب بشكل كلي حسب اعتبارات الخدمة والشهادة لكل موظفي الدولة ليعمل على تقليل التفاوت الطبقي وتحقيق القناعة والاكتفاء لدى الموظف سعياً للحد من حالات الفساد المالي والإداري.

وأضاف انطون: لازالت الامتيازات لكبار الموظفين تكرس التفاوت ونأمل بعد الأحداث المطلبية التي شهدها الشارع والتي عرفت بمطالب الجماهير والمثقفين المعقولة والمتزنة التي طرحت لتجعل مجلس النواب يرتقي إلى المسؤولية الأكبر ويتخذ قرارات بمستوى مطالب الجماهير باتجاه خفض النقمة المثارة على كبار المسؤولين بحسب الشعارات التي رفعتها الجماهير.

بغداد/ ليث محمد رضا

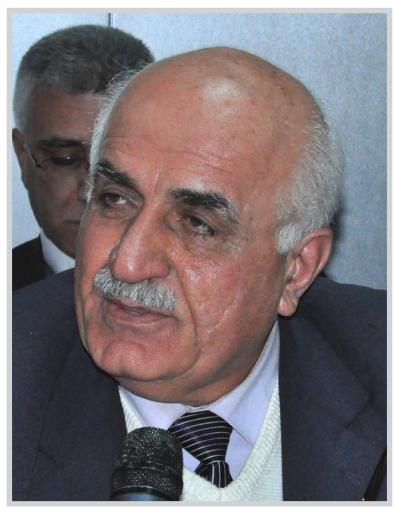

تسعى للشفافية والإفصاح والحوكمة والمسائلة مما يعزز حاجات المجتمع والرفاهية مع ضرورة نقل الطبقات محدودة الدخل إلى ما هو افضل وليس زيادة غنى الأغنياء والبلد عندما انتقل من نظام دكتاتوري إلى هذا النظام يفترض أن يتجنب كل إشكال الاستغلال التي تمس إنسانية الإنسان الفقير بمقابل منح امتيازات للأغنياء.

وأضاف البياتي: على مجلس النواب أن يكون مثل الضمير الحي للشعب وألا يضع اسباباً وتشريعات للفساد

ومن الضروري جداً أن تتم مراجعة هذا القانون بشكل أخلاقي واقتصادي مع الاستفادة من قوانين الدول الديمقراطية ويعرض على الجماهير للاستفتاء.

سوء استخدام المال العام

إلى ذلك قال الخبير الاقتصادي الدكتور ميثم لعيبي: إن مشروع القانون يعبر عن سوء استخدام المال العام للمنفعة الشخصية وقيام صاحب القرار والمشروع في تشريع أنظمة وقوانين من شأنها أن تمنحه امتيازات خاصة فهذا نوع من أنواع الفساد ولا يختلف هذا الموضوع عن المبالغة في الحمايات الشخصية أو السيارات خطوط الكهرباء الخاصة أو قطع الشوارع غير القانونية فهذا كله على حساب التضحية باستخدامات من شأنها إشباع حاجات عامة لكل المجتمع.

وأضاف لعيبي: يعد هذا جزءً من استخدام النفوذ السياسي وهذا ما ترتب بسبب طبيعة النظام السياسي القائم على المحاصصة.

وتابع لعيبي: من الضروري إعادة النظر في هذه المسودة قبل مناقشتها في البرلمان سيما ونحن في عصر المطالب والتظاهرات والصحافة التي تحاسب الحكومة والبرلمان، ومن الضروري الآن تشكيل خلية عمل لإجراء إصلاحات اقتصادية وقانونية سريعة يكون في مقدمتها ترشيق جهاز الدولة، لان المشكلة التي يواجهها العراق ليست متعلقة بموارد مالية بل على العكس إذ أن العراق لديه فوائض في موازنته الفعلية سيما بعد ارتفاع أسعار النفط وتزايد الكميات المصدرة بل أن المشكلة في سوء إدارة هذه الموارد سيما وان الوقت بدء ينفذ بعد مرور زهاء السنة على الانتخابات.

ثلاث طرق

من جانبه قال الخبير الاقتصادي الدكتور هلال الطعان: هناك ثلاثة طرق لتحديد رواتب المسؤولين في جميع دول العالم ابتداء من رئيس الحكومة إما أن يتم تحديد الراتب بموجب قانون أو أن يتم تحديد الراتب في الدستور وفي بعض الدول يتم تحديد الراتب أما في القانون أو في الدستور لكي لا يتم التلاعب بها.

وأضاف الطعان: الذي حصل في العراق أن أعضاء مجلس النواب قاموا بإصدار قانون منحوا من خلاله أنفسهم امتيازات عالية غير موجودة في معظم دول العالم مبيناً أنهم استغلوا القانون استغلالاً سيئاً حيث وظفوا صلاحياتهم التشريعية لتحقيق مصالح تتعلق بهم دون ان يأخذوا بنظر الاعتبار رواتب الموظفين الصغار وردة الفعل الشعبي الموجود حالياً، فمن الضروري خفض رواتب مجلس النواب والرئاسات الثلاث وتعديل هذا القانون.

تضخم اقتصادي

إلى ذلك قال الخبير الاقتصادي علي كه جي لـ(المدى الاقتصادي) إن "قانون سلم الرواتب الذي صادق عليه مجلس الرئاسة لم يعالج الاسباب الفعلية التي انتجت التضخم الاقتصادي طيلة السنوات الماضية".

وأضاف أن "القانون لا يصيغ للمشرعين القانونين بإعطاء منح بدون توضيح الأسباب الموجبة للإعطاء هذه المنح وهذا الذي برز بشكل واضح في الفقرة ٢ من المادة ١ من قانون رواتب كبار المسؤولين".

وتابع "يشير القانون الى أنه يمنح رئيس مجلس النواب ١٢مليون دينار عراقي مكافأة شهرية ومكافأة أخرى لنوابه قدرها ١٠ مليون دينار بدون أي تبرير لهذه المكافأة أو توضيح".

بدوره قال عضو منظمة اقتصادنا المحلية المعنية بمتابعة المشاريع النقدية والمالية في البلاد كمال الشريفي لـ(المدى الاقتصادي) إن "القانون رغم انه كان ضرورياً ومهماً غير ان فيه الكثير من الخلل وانه يشرّع لنشر الفساد المنظم في دوائر الدولة كون المواد القانون الذي اقره مجلس رئاسة جمهورية العراق غير واضحاً وبحاجة إلى توضيح قانوني ومالي".

وتابع "أنا لا أتصور أن يسهم هذا القانون في خفض رواتب الرئاسات الثلاثة بل أنه وبصيغته الحالية شرع لمستحقات الضخمة التي يحصل عليها كبار موظفي الدولة".

وأوضح أنه "يفترض على البرلمان أن يشكل مجلس اقتصادي يتفهم الوضع التضخم المالي في العراق يتبنى كتابة قانون ينظم توزيع رواتب الرئاسات الثلاثة وليست لجنة تنبثق من هذه الرئاسات لتنظيم رواتب كبار الموظفين فيها".

وينظم القانون رواتب ومخصصات رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ووكلاء الوزارات ومن هم بدرجتهم ومن يتقاضى رواتبهم والمستشارين وأصحاب الدرجات الخاصة والمديرين العامين ومن هم بدرجتهم ومن يتقاضى رواتبهم والمكافأة الشهرية لرئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء مجلس النواب.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي علي محمود الفكيكي: أن هذا القانون يتعارض بشدة مع تطبيق سياسات التوازن الطبقي في المجتمع العراقي لان مبدأ التوازن يعتبر من المبادئ الأساسية التي ينبغي ان تسير عليها السياسة الاقتصادية السليمة فإذا وافق المجلس على تطبيق هذا القانون سوف يضع فوارق كبيرة بين رواتب كبار المسؤولين في الدولة وبين المواطن العراقي صاحب الدخل المحدود على الرغم من وجود طبقات تحت مستوى الفقر كما له التأثير المباشر على الموازنة العامة للدولة،

وأضاف الفكيكي: أن هذا القانون جاء بخدمة من كتبه فالمسؤولون في الدولة هم (الحكم والخصم) حسب قوله مطالباً تعديل هذا القانون لأنه لا يتناسب مع وضع العراق الحالي، لافتاً إلى ضرورة إلغاء قانون تقاعد أعضاء مجلس النواب لان معظم دول العالم لا تخصص لهم رواتب تقاعدية وعلى النائب أن يمارس عمله السابق بعد انتهاء مدة النيابة التي ينص عليها القانون فهو لا يدخل ضمن مخصصات الرواتب التقاعدية للموظفين.

وكان أعضاء في مجلس النواب قد ذكروا في تصريحات صحفية نشرت مؤخراً أن الموازنة الاتحادية للسنة الحالية ٢٠١١ وان كانت لم ترق إلى مستوى الطموح إلا أنها "أفضل" من سابقتها مع وجود بعض التحفظات عليها، لافتا إلى أنها تُبقي منطقة محرومة في البلاد إذا ما صرفت جيدا.

وقال وليد المحمدي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "الموازنة الحالية صرخة عالية بوجه الاقتصاد والاستثمار على حد سواء"، عازيا السبب إلى "بقاء ثمانية في المئة فقط من مجموع ٣٠ في المئة من الموازنة الاستثمارية، خاصة وان ١٧ بالمائة ستذهب إلى إقليم كردستان".

واضاف "فيما يتم تحويل خمسة في المئة كتعويضات إلى دولة الكويت ضمن قرار دولي صدر بعد الغزو العراقي للكويت في تسعينيات القرن الماضي.

وتابع المحمدي أن "هذه الموازنة إذا ما وصلت إلى الدوائر وصرفت جيدا بحسب النسبة السكانية إلى الاقضية والنواحي للمحافظات فلن تبقى منطقة محرومة في العراق من الخدمات".

وتبلغ قيمة الموازنة ٨٢,٦ مليار دولار، منها ٢٥,٧ مليار دولار للاستثمارات، على تقدير سعر برميل النفط بـ٧٦,٥٠ دولار، وصادرات ستبلغ ٢,٢ مليون برميل يوميا، وهي الميزانية الأكبر في تاريخ العراق.

وبحسب المحمدي فان "علماء الاقتصاد يرون تلك الموازنة بأنها غير مرضية بالمقارنة مع موقع الدولة وسابقاتها من الموازنات، لذا فإنها قد لا تغير بالإيجاب على مفردات البطاقة التموينية وباقي الخدمات".

وبشأن وزارة التجارة كشف عن "تشكيل لجنة أولية خاصة لملاحقة المليارات التي لم تسددها الوزارة من مجموع السلف التي اقترضتها من المصارف العراقية ولم تسددها"، مضيفا أن "التجارة لم تطفأ ما يقرب من ٨ ترليون دينار عراقي حتى الآن".

وأكد المحمدي على أن "المنافع الاجتماعية التي أخذت من الرئاسات الثلاث ستصب في مصلحة البطاقة التموينية"، مشترطا "تسليمها ومتابعتها بأياد أمينة لتعود الأموال إلى العراقيين بالعدالة خصوصا وان المبالغ المخصصة للدولة عالية جدا في مختلف المرافق".

وجاء إقرار الموازنة بالتزامن مع موجة احتجاجات تشهدها مجمل المحافظات العراقية، منذ الخامس من الشهر الجاري، منددة بسوء الخدمات والفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية مطالبة بتحسين الوضع المعيشي للعراقيين وتوفير الخدمات وفرص العمل وفقا للوعود التي أطلقت قبل الانتخابات النيابية العام الماضي.

ومن المتوقع أن يبلغ العجز ١٣,٤ مليار دولار، في وقت يعتمد فيه العراق على صادرات النفط بنحو ٩٥ في المئة لدعم موازنته.

ترسيخ للفساد

فيما ذكر أستاذ الاقتصاد الكلي في الجامعة المستنصرية الدكتور ستار البياتي مسودة قانون رواتب كبار موظفي الدولة أنها شرعته لحالة غير منطقية ولا موضوعية، في وقت تتعالى دعوات الجماهير ولاسيما الطبقات الفقيرة وصغار الموظفين لخفض رواتب كبار الموظفين سعياً لتحقيق العدالة والمساواة.

وقال البياتي لـ(المدى الاقتصادي): تفصيل الرواتب بهذه الطريقة هو ترسيخ للفساد بدلاً من الحد من هذا القرار لشرعنة هذه العملية وان تكون استجابة صادقة ونوع من العدالة في هذا الجانب لكي نعطي شعور للدرجات الوظيفية الأخرى انه يوجد ثمة مسعى للحد من الفروقات.

وتابع البياتي: هذه المسودة في وضعها الحالي بحاجة إلى إعادة صياغة وإعادة النظر في الكثير من الحيثيات والتفاصيل ولاسيما التي تتعلق بفقرات ما يسمى بـ (مخصصات الطوارئ)، مع الأخذ بنظر الاعتبار المكانة الاعتبارية للرئاسات الثلاث.

فوارق طبقية

من جانبه قال مستشار مركز بحوث السوق وحماية المستهلك الدكتور ستار البياتي: إن الرواتب والأجور وتعزيز القدرة الشرائية لدى المواطن يفترض أن تأكد سلم تكامله مع وجود فارق طبيعي بين مستوى وآخر مع الأخذ بنظر الاعتبار متطلبات الموقع والمسؤولية والشهادة وخطورة هذا ولكن عندما لا يكون هناك توازن حقيقي أو أرقام افتعالية وتحت مسميات متعددة وهذا يعني أن لا عدالة هناك، وقد يكون قد دخل من اجل الفساد وخصوصاً ان البلدان الديمقراطية صادقة ونوع من العدالة في هذا الجانب لكي نعطي شعور للدرجات الوظيفية الأخرى انه يوجد ثمة مسعى للحد من الفروقات.

لا عدالة في توزيع الدخول

من جانبه قال أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة النهرين الدكتور عبد علي المعموري: إن هذا القانون تكريس للفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول وسوء استخدام الموارد، متسائلاً كيف يمكن لجهة أن تقدر هكذا مشروع قانون وهل هي فعلاً ممثلة للشعب، داعياً المسؤولين أن يعيدوا النظر في رواتبهم في ظل حالات الفقر التي يعيشها الشعب العراقي.

واضاف المعموري: هذا يمثل شرعنة للفساد واذا كان المسؤولون يحترمون طروحاتهم وحريصون على نظرة الشعب تجاههم ومدى احترامه لتأريخهم السياسي فينبغي ان تتم اعادة النظر في هكذا رواتب تماماً.

وتابع المعموري: لينظر البرلمانيون الى راتب الرئيس الامريكي قياساً بمستوى الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الذي يصل الى ٤٠٠ الف دولار سنوياً مقابل ١٣ ترليون دولار مبيناً أن المسؤولين يفصلون الرواتب حسب مقاساتهم الواسعة لدينا، ورئيس البرتغال التي تعد في آخر قائمة الدول الأوربية تنازل عن راتبه بشكل نهائي.

وطالب المعموري وفي ضوء الأوضاع الراهنة والمتوقعة الطبقة السياسية والأحزاب بإعادة قراءة للوضع العراقي والتشريعات والامتيازات بعقلية مفتوحة تراعي أن الجالس على الكرسي ليس باقياً للأبد، وعليه أن يسن سنة حسنة لأنه يتعامل مع الأموال التي تتمثل قدرة العراق وملك الشعب والتاريخ الذي لن يترك أي حالة دون توصيف.

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠